سلبيات الاقتصاد الريعي ومساعي ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تعظيم الايرادات غير النفطية

د. هشام عمر حمودي

ديوان الرقابة المالية الاتحادي / دائرة تدقيق المنطقة الاولى

Heshamomer35@yahoo.com

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

المستخلص

لقد كانت فترة جائحة كورونا درساً قاسياً لكثير من الدول النفطية القائم اقتصادها على الريع ، فبعد تدني الاسعار وتوقف كثير من النشاطات كان لابد من اعادة النظر في تنوع المخاطر وتعظيم الايرادات غير النفطية للخروج من هكذا نوع من انواع الاقتصاد فتذبذب اسعار النفط يلقي بضلاله على موازنة الدولة ككل وهذا ما تم مشاهدته في بلدنا

بعد الجائحة اتخذت الدولة كثير من القرارات والخطوات لتعظيم الايرادات غير النفطية او بعبارة اكثر دقة لتعظيم ايراداتها لمقابلة نفقاتها ومنها كان قرار خفض قيمة العملة الرسمية مقابل الدولار الامريكي .

ديوان الرقابة المالية الاتحادي له اهداف ومهام ويسعى دائما من خلال تقاريره الى ابراز انشطة الجهات الخاضعة لرقابته وايضاح نقاط الضعف لديها ويرسم طرق المعالجة لتحقيق ايراد افضل ، فمن ابرز اهداف الديوان بعد الحفاظ على المال العام هو تطوير كفاءة الجهات الخاضعة لرقابته .

كذلك فان من مهام الديوان بحسب قانون الديوان تقويم الخطط والسياسات الاقتصادية الكلية المقررة لتحقيق الاهداف المرسومة للدولة والالتزام بها .

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الريعي ، ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، الايرادات غير النفطية .

THE NEGATIVES OF THE RENTIER ECONOMY AND THE EFFORTS OF THE FEDERAL BOARD OF SUPREME AUDIT TO MAXIMIZE NON-OIL REVENUES

Dr. Hesham Omar Hammoodi
Federal board of Supreme audit

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

Abstract :

The Corona pandemic period was a harsh lesson for many oil countries whose economy is based on rent. After the low prices and the suspension of many activities, it was necessary to reconsider the diversity of risks and to maximize non-oil revenues to get out of this type of economy. The fluctuation of oil prices casts a shadow on the state budget. As a whole, this is what has been seen in our country.

After the pandemic, the state took many decisions and steps to maximize non-oil revenues, or, more accurately, to maximize its revenues to meet its expenses, including the decision to reduce the value of the official currency against the US dollar.

the Federal board of Supreme audit has goals and tasks and it always seeks through its reports to highlight the activities of the entities subject to its control, to clarify their weaknesses, and to draw treatment methods to achieve better revenue.

Also, one of the duties of the bureau, according to the law of the bureau, is to evaluate the macroeconomic plans and policies established to achieve the goals set for the state and to abide by them.

Keywords: rentier economy, the Federal board of Supreme audit , non-oil revenues.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

منهجية البحث

المقدمة : تلعب تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي دوراً هاماً في لفت انتباه واضعي السياسة الاقتصادية للبلد من خلال ابراز اوجه الايرادات الممكن تحققه بعيداً عن مشاكل النفط وارتباطه بالسوق الخارجية ، فالاقتصاد عندما تكون عليه السمة الريعية يبقى مرهون الاوضاع الخارجية فالمشاهد ان الحرب الروسية الاوكرانية انعشت اسعار النفط العالمية وهذا ليس بحالة صحية انما مرضية عندما تكون الواردات الداخلة للبلد مرهونة بالوضع العالمي العام .

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في ان الابقاء على الاقتصاد الريعي يجعل حالة اللاستقرار هي السمة الاساسية لحال تلك البلد وان عدم الاهتمام بتقارير الديوان يزيد من تلك الحالة القلقة .

فرضية البحث : يبنى البحث على فرضية مفادها انه كلما تعددت مصادر الايراد الداخلية كلما كان الاستقرار حليفنا .

اهمية البحث : تكمن اهمية البحث من اهمية التقرير الرقابي الذي ينعكس بالدرجة الاساس على نوع الاقتصاد السائد وتقويمه قدر المستطاع .

هدف البحث : يحاول البحث ان يحقق الأهداف التالية :

١- فك التشابه بين فلسفة الدولة الريعية والاقتصاد الريعي .
٢- تسليط الضوء على التقرير الرقابي ودوره في تعظيم الإيرادات .

منهج البحث :

لتحقيق أهداف وفرضيات البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستعانة بقانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي والاستعانة كذلك بدليل الرقيب المالية فضلاً عن بعض المصادر المعتبرة .

خطة البحث : تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور وهي كالاتي :

المبحث الاول : الاقتصاد الريعي

المبحث الثاني : ديوان الرقابة المالية الاتحادي

المبحث الثالث : تقارير الديوان وتعظيم الايرادات

الاستنتاجات والتوصيات وقائمة المراجع

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

المبحث الاول : الاقتصاد الريعي

تقترن الدول احيانا باقتصادها فالتي يكون اقتصادها رأسمالي تسمى دول رأسمالية والتي اقتصادها اشتراكي كذلك تأخذ تسمية الدول الاشتراكية والدول ذات الاقتصاد الهش تطلق عليه الدول الرخوة وهكذا الحال .

قد تكون الموارد الطبيعية نقمة على دولها عندما لا يُحسن التصرف بها وقد تكون العكس رفاهية وخدمات ترتقي بالبلد الى مصاف العالمية ، فالدول الريعية يكون على الاغلب موردها طبيعي وقد تتعلق بهذا المورد بصورة اشبه بالتؤام السيامي فحياة الاثنين مرتبط معا .

ولغرض تسليط الضوء على هذا المبحث فقد تناولت الاتي :

اولاً : مفهوم الاقتصاد الريعي وتميزه عن الدولة الريعية :

استخدم هذا المصطلح على نطاق واسع مطلع السبعينات من القرن الماضي للتعريف بالدول النفطية ، والريع هو الدخل الذي تؤمنه ملكية مورد طبيعي ويعرف مفهوم الاقتصاد الريعي بانه "ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من انتاج النفط مثلا المملوك كليا للدولة" . (رفيقة ، ٢٠١٨ ، ص ٢٩٤)

وهناك خلط بين مفهومي الاقتصاد الريعي والدول الريعية ففي بعض الكتب ترى الباحث لا يميز بين المفهومين والبعض الاخر يرى ان الدول الريعية متولدة من الاقتصاد الريعي وقد اورد (عبدال والشيباني ، ٢٠١٧ ، ص ٢٧٧) ابرز التشابه والاختلاف بينهما وكما يلي :

١- الريع الخارجي وصفاً للدولة الريعية والاقتصاد الريعي على السواء .
٢- ترتبط الدولة الريعية بالاقتصاد الريعي الذي منه تولد دولا ريعية اذا كانت الدولة تستحوذ على العوائد الريعية ولا يصح القول بان الدولة تخلق اقتصادا.
٣- الاقتصاد الريعي تسهم الاغلبية في توليده في حين الدولة الريعية تسهم في الاقلية من ذلك .
٤- عوائد الدخل تعود للمساهمين في تحصيله في الاقتصاد الريعي اما في الدول الريعية تعود للحكومة .
٥- تتحكم الدول الريعية بأنفاق وتوزيع عوائد الدخل الريعي على الانشطة الاقتصادية المختلفة بينما لا يكون الامر كذلك بالنسبة للاقتصاد الريعي .

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

٦- الاقتصاد الريعي لا يولد بالضرورة دولة ريعية بينما الدولة الريعية وليدة اقتصاد ريعي في حين قد يكون اقتصاد ريعي بدون دولة ريعية .
وخلاصة القول ان الدولة الريعية هي وليدة الاقتصاد الريعي وهي التي تعتمد اعتماداً كلياً على ما يأتيها من الموارد النفطية في تغطية الانفاق الحكومي مع هيمنة مطلقة لصادراتها النفطية على حساب اجمالي صادرات الدولة وهذا بحد ذاته تشويها في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة .

ثانياً : سلبيات الاقتصاد الريعي :

قد يكون من العدل عند تناول امر ما ان يتم التسليط على محاسن ومن ثم مساوئ ذلك الامر ولكن يكفي ان الحسنة الوحيدة ان كثير من الدول قائمة جراء هذا النوع من الاقتصاد وهو من يمد موازناتها ويتحمل نفقاتها .

تتعدد سلبيات الاقتصاد الريعي المقترن بوفرة الموارد الطبيعية الى سلبيات قد تنهي معها الدولة ككل كما حدث مع هولندا حتى اصبح حالة المرض الهولندي او ما يسمى بلعنة الموارد او نقمة الموارد حالة اقتصادية تُدرس من قبل الاقتصاديين وتعمم الى الدول حتى تتجنب ذلك المرض وبعبارة مختصرة فان المرض الهولندي هو يمثل "الاثر السلبي للثروة الطبيعية على التنمية الاقتصادية في الدول الريعية" . (ناجي وشعنان ، ٢٠٢١ ، ص ٦٨١)، ويمكن ادراج بعض السلبيات المخيفة وكالاتي : (ابراهيم وبومدين بتصرف ، ٢٠١٨ ، ص ٤٨)

١- ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وما يتوالد عنه من مشاكل عديدة من ابرزها تراجع القطاع الصناعي وانخفاض الموارد المتأتية منه .
٢- انتشار الفساد وعدم الشفافية في مجالات الاعمال لان السلطة الحاكمة تتحكم بعملية توزيع الريع ، مع تباطؤ معدل النمو الاقتصادي .
٣- انخفاض حافز العمل لدى افراد البلد وبالتالي انخفاض حافز خلق الثروة كما ان هذا الوضع يجعل الحكومات تهتم اقل بالمصلحة الاقتصادية في ابرامها للاتفاقات التجارية مع دول اخرى .
٤- ان البلدان التي تعتقد ان الموارد هي اهم من الصول التي تمتلكها يجعلها تقلل من شان الاستثمار في مواردها البشرية بإعطاء اهتمام اقل .

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

ثالثاً : هيمنة الاقتصاد الريعي في العراق :

هناك جملة من الامور التي ساهمت في تبلور السمة الريعية على الاقتصاد العراقي ومن اهمها ما يلي : (عباس ، ٢٠١٩ ، ص ٢٩٩-٣٠٠)

١- **ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي :** تشكل ايرادات الريع النفطي نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع باقي القطاعات الاخرى ولا سيما قطاع الزراعة والصناعة اللذان لهما الاثر المباشر في زيادة حجم التشغيل .

٢- **هيمنة القطاع العام :** يعد القطاع النفطي المملوك للدولة هو الاكثر سيطرة على مجمل مفاصل الانشطة الاقتصادية وهذا ادى الى التركيز على القطاع العام كمحرك اساس للنمو الاقتصادي ولم يبقى للقطاع الخاص دوراً تنموياً يكاد لا يذكر .

٣- **انخفاض الايراد الضريبي :** لم تعول الحكومات المتعاقبة لما بعد ٢٠٠٣ على الضرائب في تمويل النفقات وهذا لم يكن وليد الصدفة وانما اتجهت بذلك لتخفيف درجة مساهمة المواطن في التمويل لتخفض معه نسبة مساهمته في القرار .

المبحث الثاني : ديوان الرقابة المالية الاتحادي

تختلف تركيبة الديوان عن باقي مؤسسات الدولة ، فالكل يخضع لرقابة وتدقيق الديوان والديوان يرتبط بأعلى جهة تشريعية في الدولة ، فالاستقلالية هي السمة التي يجب ان تلتصق بالديوان والحيادية التي يتمتع بها تجعل منه مؤسسة لها قيمة ومكانة بين جميع المؤسسات بل قد تكون المرجع لكل المؤسسات .

من جملة ما يميز الديوان عن بقية المؤسسات انه يتدخل بالسياسة الاقتصادية للبلد فهو معني بتقويمها ومراجعة خططها لتحقق الغاية المرجوة منها .

ولغرض تسليط الضوء على هذا المبحث فقد تناولت الاتي :

اولا : ديوان الرقابة المالية الاتحادي (النشأة والمفهوم) :

وفقاً للمادة (١٠٠) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ يعد الديوان من مؤسسات الدولة الدستورية وهو احدى الهيئات المستقلة ، وعلى مدى قرابة ١٠٠ عام استطاع هذا الجهاز العريق ان يكون جزء من الذاكرة المؤسساتية للدولة العراقية منذ تأسيسه سنة ١٩٢٧ وما رافقه من وضع بنية قانونية تمثلت بالمرسوم الملكي رقم (١٧) مرورا بمراحل تطور جاءت مواكبة لمستجدات بيئة العمل وهيكلية الدولة فكان القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٨ الذي جاء انعكاسا للدستور المؤقت الذي نص على تأسيس سلطة

الرقابة المالية ثم توالت التعديلات حتى صدر اخرها برقم (٣١) لسنة ٢٠١١ (المعدل) والذي يمتاز عن القوانين السابقة بمنح صلاحية التحقيق الاداري في المخالفة المالية .

وبحسب المادة (٥) من قانون الديوان يعد الديوان " هيئة مستقلة ماليا واداريا له شخصية معنوية ويعد اعلى هيئة رقابية مالية يرتبط بمجلس النواب يمثله رئيس الديوان او من يخوله " (الوقائع العراقية ، ٢٠١١ ، ص ١٥)

ثانياً : نطاق تدقيق ديوان الرقابة المالية الاتحادي والصلاحيات الخاصة به :

يتولى الديوان الرقابة على المال العام اينما وجد وهذا الامر المهم وسع من نطاق اشراف الديوان فبحسب المادة (٨) من قانون الديوان فان الجهات التالية تخضع لرقابة وتدقيق الديوان وهي كالاتي :

١- مؤسسات ودوائر الدولة والقطاع العام او اية جهة تتصرف بالأموال العامة جباية او انفاقا او تخطيطا او تمويلا او صيرفة او انتاج اعيان او انتاج السلع والخدمات .
٢- اية جهة ينص قانونها او نظامها على خضوعها لرقابة وتدقيق الديوان .

لكي يتحقق الهدف الذي انُشى الديوان من اجله وهو المحافظة على المال العام ويتحقق معه نطاق الاشراف على مساحة واسعة من المؤسسات كان لابد من وجود صلاحيات مفتوحة تتعلق بحركة الاموال من المنبع الى المصب وقد نصت المادة (١٣) من قانون الديوان على ان للديوان الصلاحيات التالية :

١- الاطلاع على كافة الوثائق والسجلات والمعاملات والاوامر والقرارات ذات العلاقة بمهام الرقابة والتدقيق وله اجراء الجرد الميداني او الاشراف عليه والحصول على جميع الايضاحات والمعلومات والاجابات من المستويات الادارية والفنية المعنية في حدود ما هو لازم لأداء مهامه .
٢- تدقيق البرامج السرية والنفقات المتعلقة بالأمن الوطني ولرئيس الديوان تخويل من ينوب عنه لاجراء التدقيق واعداد التقارير المتعلقة به .
٣- القيام بعمليات الفحص استنادا لقرار من المجلس للمنح والاعانات والقروض والتسهيلات والامتيازات والاستثمارات والتحقق من كونها موظفة للأغراض التي قدمت من اجلها .

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

ثالثا : مكانة الاقتصاد في فلسفة ديوان الرقابة المالية الاتحادي :

عند مراجعة قانون الديوان اي ما يحكم عمل الديوان نرى ان هذا القانون اولى للاقتصاد اهمية كبيرة ومكانة بارزة لدى العمل الرقابي ومن محاور عديدة وكالاتي:

١- **من حيث الاهداف :** اذ نصت المادة (٤) من قانون الديوان على مجموعة اهداف يحرص الديوان على تحقيقها ومنها ما يخص الاقتصاد كان الهدف كالتالي : **(المساهمة في استقلالية الاقتصاد ودعم نموه واستقراره) .**

٢- **من حيث المهام :** اذ نصت المادة (٦) من قانون الديوان على مجموعة مهام موكلة لكادر العمل الرقابي ومنها ما يخص الاقتصاد كانت المهام التالية : **(تقويم الخطط والسياسات المالية والاقتصادية الكلية المقررة لتحقيق الاهداف المرسومة للدولة والالتزام بها)** .

٣- **من حيث المخالفة المالية :** اذ نصت المادة (٢) من قانون الديوان على ان هناك مجموعة امور وجهت من خلالها انظار الرقباء الماليين بانها اذا وقعت تحققت المخالفة المالية ومنها ما يخص الاقتصاد كانت المخالفة المالية التالية : **(الاضرار بالاقتصاد الوطني)** .

ويرى الباحث ان اداة الديوان الوحيدة لدعم الاقتصاد هي التقارير الصادرة منه على انواعها العديدة التي تحكم على نشاط المؤسسات الخاضعة لرقابته والايرادات المتحققة منها او الخدمات المقدمة من قبلها والتي بالحصيلة هي المكون الاقتصادي الاكبر للدولة ككل .

المبحث الثالث : تقارير الديوان وتعظيم الايرادات

ان تعظيم الايرادات غير النفطية يقضي على مساوئ الاقتصاد الريعي ولا يدخل البلد في مشاكل تذبذب اسعار النفط او مشاكل الجائحات التي وقفت تصدير النفط اصلا وهذا لا يتحقق بليلة وضحاها بل بخطط وسياسات ودعم للمؤسسات لتنمية الايرادات لديها وقد يكون الديوان معني بذلك من خلال التقارير الصادرة عنه من خلال افراد فقرات في تلك التقارير تكون معنية اما بصورة مباشرة لتنمية الإيرادات او بصورة غير مباشرة ولكنها بالحصيلة تحقق تيار ايرادات يتحقق لاحقاً لمالية الدولة .

ولغرض تسليط الضوء على هذا المبحث فقد تناولت الاتي :

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

اولا : التقرير الرقابي (المفهوم والاهمية والانواع) :

يعرف التقرير الرقابي بانه " وثيقة مكتوبة تتضمن نتائج اعمال الرقابة التي يمارسها ديوان الرقابة المالية الاتحادي ايا كان نوعها او اسلوبها اذ يعرض من خلاله حصيلة ما توصل اليه من ملاحظات وتوصيات بشان رقابته على الاموال العامة " (دليل الرقيب المالي ، ٢٠٢١ ، ص ١١٠) وللتقرير الرقابي اهمية من نواحي عديدة ولعل اهمها بحسب علاقتها بهدف البحث بان التقرير الرقابي "وسيلة تساعد الجهات المشمولة برقابة الديوان في معرفة اوجه الضعف والقصور لديها" والهدف الاخر بان التقرير المالي هو "وسيلة للتواصل المجتمعي كونه يمكن الراي العام من التعرف على المشاكل الحقيقية في اداء الوحدات المشمولة برقابة الديوان " .

وقد اورد الدليل انواع التقارير الرقابية الصادرة من ديوان الرقابة المالية الاتحادي وهي كالاتي : (دليل الرقيب المالي ، ٢٠٢١ ، ص ١١١)

١- تقارير البيانات المالية .
٢- التقرير السنوي .
٣- التقارير الفصلية .
٤- التقارير الدورية .
٥- تقارير تقويم الاداء .
٦- تقارير المنح والمساعدات .
٧- تقارير الزيارات التفتيشية .
٨- تقارير نتائج الاعمال .
٩- تقارير تدقيق العقود .
١٠- تقارير اخرى .
١١- تقارير تقويم الاداء المتخصص .

ثانياً : هيكيلة التقارير الصادرة من الديوان :

المؤسسات الخاضعة لرقابة وتدقيق الديوان يكون النظام المحاسبي لديها مرتبط بنوع النشاط فيها ، وهذا مهم لارتباط ذلك بهيكلية التقارير فالهيكلية تعني ببساطة الاطار العام للتقرير وماذا يضم من فقرات وكيف يتم توجيه الرقيب المالي من قبل الديوان حول الامور الجوهرية التي يجب ان يشتمل عليها تقريره فهناك ثلاثة اشكال للهيكلية وكما اوردت في حقيبة المدقق لعام ٢٠٢١ وهي التي ترتبط بالنظام المحاسبي الحاكم لاطار التقارير وكالاتي :

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

١- **هيكلية تقرير البيانات المالية :** ويشتمل على نموذجين هما :
أ- نموذج هيكلية تقرير البيانات المالية (التقرير الخارجي) للإدارات المطبقة للنظام المحاسبي الموحد .
ب- نموذج هيكلية تقرير نتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات الادارات الحكومية المطبقة للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي .
٢- **هيكلية نتائج الاعمال :** ويشتمل على نموذجين :
أ- نموذج هيكلية تقرير لنتائج اعمال الرقابة والتدقيق للدوائر المطبقة للنظام المحاسبي الموحد .
ب- نموذج هيكلية تقرير نتائج اعمال الرقابة للدوائر المطبقة للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي
٣- **هيكلية تقارير تقويم الاداء :** ويشتمل على نموذجين هما :
أ- تقرير تقويم الاداء للوحدات غير الهادفة لتحقيق الربح .
ب- تقرير تقويم الاداء للوحدات الهادفة لتحقيق الربح .

وعند الاطلاع على تفاصيل الهيكلية لكل تقرير من التقارير اعلاه يتضح ان هناك محاور عديدة يمكن من خلالها تعظيم الايرادات لكل مؤسسة خاضعة لرقابة الديوان وحتى الخدمية منها لأنها تحاول تحقيق افضل خدمة باقل كلفة ممكنة لتخفض من حجم الضغط على الموازنة العامة للدولة ككل .

ثالثا : صور تعظيم الايرادات غير النفطية في التقرير الرقابي :

هناك فقرات ضمن هيكلية التقارير يقوم الرقيب المالي بكتابتها توجه انظار الحكومة الى امكانية تنمية الايرادات لدى المؤسسات الخاضعة لنطاق رقابته ومع ان المؤسسات النفطية هي خاضعة كذلك لرقابة وتدقيق الديوان الا ان التركيز سيكون على انواع الايرادات الاخرى التي يمكن ان تتحقق لدى شتى انواع المؤسسات حتى الخدمية منها

ان من المتعارف عليه ان التقارير الرقابية لتأكيد مدى عدالة الارقام الظاهرة في القوائم المالية ولكن هناك امور تفصيلية تساهم في تنمية الايرادات منها ما يتعلق بهيكلية نتائج الاعمال اذ تبدء التقارير بنشاط المؤسسة وهذا يعطي مساحة للرقيب المالي لتوجيه الانظار عن اي عقبات تقف امام تنمية الايرادات فقد لا تمتلك المؤسسة كادر متخصص او اجهزة متخصصة او قد تكون تسعيرة المنتج او الخدمة المقدمة من قبل الدولة عالية قياسا لسوق المنافسة او اي اسباب اخرى يرها الرقيب مهمة وتعرقل تنمية الايرادات .

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

قد تكون تقارير تقويم الاداء هي المعنية بالدرجة الاساس بتنمية الايرادات ضمن الهيكلية الخاصة بهذا النوع من التقارير مع وجود بعض التوقفات في اصدار هكذا انواع من التقارير ، فالتقويم اما يكون شامل او جزئي للمؤسسات مع التركيز على اهداف المؤسسة ومدى انسجامها مع السياسات الاقتصادية المقررة للدولة مع دراسة العلاقة بين المنتجات من السلع والخدمات وبين الموارد التي استخدمت في انتاجها للوصول الى تحديد درجة الانتاجية ومدى الكفاءة في ادارة موارد تلك المؤسسات .

لعل من اهم فقرات هيكلية تقويم الاداء لشتى انواع المؤسسات الخاضعة لرقابة الديوان هي ما تتعلق بعلاقة المؤسسة بالاقتصاد والمجتمع واثار المؤسسة نحوهما فالتقرير الرقابي يجب ان يشتمل على ادق التفاصيل التي تنمي الايرادات منها على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي :

١- مدى مساهمة النشاط الانتاجي في تغطية الحاجة المحلية .
٢- هل يتوفر لدى المؤسسات المعلومات الدقيقة عن حجم الطلب المحلي .
٣- تقييم مدى مساهمة نشاط المؤسسة في زيادة القيمة المضافة للاقتصاد المحلي ونسبة المساهمة في زيادة الناتج المحلي .
٤- تقييم درجة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وهل ان نسب استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة كانت بشكل امثل ام لا لتقليل الهدر والضياع فيها ومدى تحقيق عوائد عن تلك الموارد من جراء توظيفها في النشاط .

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

١- الاقتصاد الريعي يرتبط ارتباطاً كليا بالموارد الطبيعية وعلى راسها المورد النفطي وله اثار ومساوئ على البلد ككل .
٢- يتولى ديوان الرقابة المالية الاتحادي الرقابة على المال العام جبايةً وانفاقاً وهو المكون الاساس لأي اقتصاد .
٣- ساهم قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي بان تكون تقاريره ذات علاقة مباشرة بالاقتصاد ومن محاور عديدة .
٤- تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي وسيلة او اداة تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة وسبل تحسين نشاط المؤسسة .
٥- هدف الدولة هو تعظيم الايرادات بشتى انواعها فالتركيز على الريع النفطي يدخل البلد احيانا في مشاكل كبيرة لان الدخل المتحقق هو داخل للبلد من الخارج .

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

التوصيات :

١- التركيز على الاقتصاد الريعي همش القطاع الخاص في العراق واصبح اللاعب الاساس والمتحكم في الاسواق هو ما ينفق على القطاع العام .
٢- صلاحيات ديوان الرقابة المالية الاتحادي الواسعة وتعدد الجهات الخاضعة لنطاق رقابته سمح للديوان ان يسهم في تغيير بناء الاقتصاد الوطني على المدى الطويل .
٣- تعظيم الايرادات التي تتحقق من مدخولات داخلية بعيدة عن اي مشاكل خارجية تقضي على مساوئ الاقتصاد الريعي .
٤- تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي المختلفة رسائل هامة لتعظيم الايرادات وتوجيه الانظار نحو الارتقاء بالمنتج او الخدمة المقدمة .
٥- اعادة النظر بتفعيل تقارير تقويم الاداء لما لها من اهمية خصوصاً فيما يتعلق بتعظيم الايرادات غير النفطية .

قائمة المصادر :

١- الوقائع العراقية ، ٢٠١١ ، قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، العدد ٤٢١٧ .
٢- الوقائع العراقية ، ٢٠١٣ ، قانون التعديل الاول لقانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ ، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، العدد ٤٢٦٥
٣- امال ناجي ، مسعود شعنان ، ٢٠٢١ ، النموذج الاقتصادي الريعي في الجزائر بين المخاطر والخيارات المستقبلية ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية ،المجلد ٩، العدد ١ ، الصفحات ٦٧٦-٧٠٠
٤- اعياد عبدال ، عدنان الشيباني ، ٢٠١٧ ، الاقتصاد الريعي واثره في بناء دولة العراق وقوته ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، المجلد ١٣ ، العدد ٥٦ ، الصفحات ٢٦٩-٣١١
٥- بلقلة ابراهيم ، نورين مدين ، ٢٠١٨ ، الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري وعلاقته بظاهرة المرض الهولندي ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، المجلد ١١ ، العدد ١ ، الصفحات ٤٢-٥٩
٦- عصماني رفيقة ، ٢٠١٨ ، مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي الى التنويع الاقتصادي ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد ٩ ، الصفحات ٢٩٢-٣١٥ .
٧- عقيل حسين عباس ، ٢٠١٩ ، المجتمع الريعي : نتائج الدولة الريعية ومعوق اساس لبناء الدولة المدنية في العراق ، مجلة كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة ، المجلد الثالث ، العدد ١ ، الصفحات ٢٩٣-٣٠٨.